 الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2009
Arabic
Original: English

القرار ١٨٦٧ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٠٨٦، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، لا سيما قراراته ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٧٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٩٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، و ١٧٠٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٧٠٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٧٤٥ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، و ١٨٠٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/72)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الكامل بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وبتعزيز الاستقرار الطويل الأمد فيها،

وإذ يرحب بالتحسينات في الحالة السياسية والأمنية في تيمور - ليشتي، التي تعافت من أزمة عام ٢٠٠٦ وأحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، **وإذ يلاحظ** أن الحالة السياسية والأمنية لئن كانت عموما هادئة فإنها لا تزال هشة،

وإذ يرحب بالحملة الوطنية لجمع الأسلحة التي دامت ستة أسابيع برعاية الحكومة، وانتهت في ٣١ آب/أغسطس، والتي دعمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية، وكذلك بتدمير الأسلحة المجمّعة في يوم الأمم المتحدة من تلك السنة،

260209 260209 09-25022 (A)

وإذ يشيد بالقيادة السياسية لتيمور - ليشتي ومؤسساتها الحكومية لإعادة الاستقرار وتوطيده، **وإذ يرحب** بعودة عدد كبير من المشردين في الداخل وحلّ مجموعة ''المتظلمين''، **وإذ يُقّر** في الوقت نفسه بأهمية اتخاذ تدابير إضافية من أجل تحقيق مصالحة ذات مغزى وإعادة إدماجهم في جماعاتهم المحلية،

وإذ يكرر تأكيد دعوته القيادة وأصحاب المصلحة الآخرين في تيمور - ليشتي إلى مواصلة الحوار السلمي وتجنب اللجوء إلى العنف في تسوية الخلافات،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها القيادة السياسية في تيمور - ليشتي من أجل إتاحة الفرص لجميع الأحزاب السياسية حتى تقدم مساهمات في القضايا محل الاهتمام الوطني،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام استقلالية الجهاز القضائي ومسؤوليته، **وإذ يرحب** باقتناع زعماء تيمور - ليشتي بضرورة إقامة العدل وتصميمهم على مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، **وإذ يسلم** في هذا الخصوص بالنقص الشديد في موارد النظام القضائي، **وإذ يشجع** القيادة في تيمور - ليشتي على مواصلة بذل الجهود من أجل تحديد المسؤولية عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦ عملا بما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة،

وإذ يشير إلى بياناته السابقة بشأن ضرورة التنفيذ الكامل لـ ''الاتفاق المتعلق بإعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية وإعادة تنظيمهما وإعادة بنائهما''، المبرم بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، **وإذ يشدد** في هذا الصدد على الحاجة إلى قيام تعاون بناء بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بهدف تنمية قدرات الشرطة الوطنية وإمكانياتها،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للدور الذي تؤديه قوات الأمن الدولية في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في مجال استعادة القانون والاستقرار وصونهما، استجابة لطلبات حكومة تيمور - ليشتي،

وإذ يعرب عن القلق لتفاقم الفقر في أوساط السكان التيموريين كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام، وإذ يؤكد أهمية مواصلة تقديم دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي،

وإذ يشير إلى أن مظاهر التحديات الحالية في تيمور - ليشتي، وإن كانت ذات طبيعة سياسية ومؤسسية، فإن الفقر وما يرتبط به من حرمان أسهما كذلك في

هــذه التحــديات، وإذ يــشيد بــشركاء تيمــور – ليــشتي الثنائيــين ومتعــددي الأطــراف لما يقدمونـه مـن مـساعدة قيِّـمة، لا سيما فيمـا يتعلـق ببنـاء القـدرات المؤسـسية والتنميـة الاجتماعية والاقتصادية، **وإذ يقرّ** بالتقدم المحرز في مجال تطوير العديد من جوانب الحكم في تيمور – ليشتي،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، **وإذ يرحب** بتعاون البعثة مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين لدعم جهود الحكومة من أجل وضع سياسة واستراتيجية وطنيتين في مجال المساواة بين الجنسين،

وإذ يعترف بالدور الهام الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أداءه في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي، **وإذ يعرب عن تقديره** للجهود التي تبذلها البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام،

١ – **يقـرر** تمديـد ولايـة بعثـة الأمـم المتحـدة المتكاملـة في تيمـور – ليـشتي حـتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بالمستويات المأذون بها حاليا؛

٢ – **يحث** جميع الأطراف في تيمور – ليشتي، وخصوصا القادة السياسيين، على مواصلة العمل معا، وإقامة حوار سياسي، وتوطيد دعائم السلام والديمقراطية وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، والمصالحة الوطنية في البلد، **ويؤكد من جديد** تأييده الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والرامية إلى معالجة القضايا الأساسية السياسية والمتصلة بالأمن التي يواجهها البلد، بما في ذلك تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي من خلال عمليات تعاونية وتشمل الجميع، بما في ذلك لجنة التنسيق الموسّعة الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي؛

٣ – **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تقدّم، في حدود ولايتها الحالية، الدعم الضروري للانتخابات المحلية المقرر حاليا إجراؤها في عام ٢٠٠٩، وذلك استجابة منها لطلب حكومة تيمور – ليشتي، **ويشجع** المجتمع الدولي على المساعدة في هذه العملية؛

٤ – **يؤكد من جديد** استمرار أهمية استعراض قطاع الأمن في تيمور – ليشتي وإصلاحه، لا سيما ضرورة التمييز بين أدوار ومسؤوليات القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية وذلك من أجل تعزيز الأطر القانونية، وتعزيز آليات الإشراف والمساءلة المدنية لكلتا المؤسستين، ويطلب إلى البعثة مواصلة دعم حكومة تيمور – ليشتي في هذه الجهود؛

٥ - **يؤيد** استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تدريجيا لمسؤولياتها عن أعمال الشرطة ابتداء من عام ٢٠٠٩ من خلال نهج تدريجي، ويؤكد في الوقت نفسه أنه يتعين على الشرطة الوطنية أن تستوفي المعايير المتفق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة على النحو المبين في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام من أجل كفالة استعداد الشرطة الوطنية لاستئناف الاضطلاع بهذه المسؤوليات في أي مقاطعة أو وحدة، **ويطلب** إلى حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تتعاونا معا لتنفيذ عملية استئناف الشرطة لمسؤولياتها، ويطلب إلى البعثة أن تواصل، من خلال وجود عنصر الشرطة التابع للبعثة، تقديم الدعم للشرطة الوطنية وكفالة صيانة الأمن العام في تيمور - ليشتي، وهي مهمة تشمل إنفاذ القانون وحفظ الأمن العام مؤقتا إلى أن يعاد تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بصورة كاملة؛

٦ - **يشدد** على الحاجة إلى تحديث مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك بانتظام، حسب الضرورة، وإلى أن تكون متمشية تماما مع أحكام هذا القرار، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن والبلدان المساهمة بوحدات وبقوات شرطة في غضون ٩٠ يوما بعد اعتماد هذا القرار؛

٧ - **يطلب** إلى البعثة، من خلال عملها مع شركائها، أن تكثف جهودها للمساعدة في تقديم المزيد من التدريب والتوجيه والتنمية المؤسسية وتعزيز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بهدف زيادة فعاليتها، بما في ذلك في مجال تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة؛

٨ - **يؤكد من جديد** أهمية الجهود الجارية من أجل تحقيق هدفي المساءلة والعدالة، **ويشدد** على أهمية تنفيذ حكومة تيمور - ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (S/2006/822)، بما في ذلك الفقرات من ٢٢٥ إلى ٢٢٨ من التقرير؛

٩ - **يشدد** على أهمية توخي نهج منسق إزاء إصلاح قطاع العدل، استنادا إلى تقييم الاحتياجات، والحاجة المتواصلة إلى زيادة تولي التيموريين لمقاليد الأمور وتعزيز القدرات الوطنية على تولي المناصب القضائية، بما في ذلك تدريب المحاماة والقضاة الوطنيين وتخصصهم؛

١٠ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تقديم المجتمع الدولي دعمه إلى تيمور - ليشتي من أجل إقامة مؤسساتها وتعزيزها ومواصلة بناء قدراتها في قطاع العدل؛

١١ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة بذل جهودها، مع تعديلها حسب الضرورة لأجل تعزيز فعالية النظام القضائي، وذلك في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي في تنفيذ الإجراءات التي أوصت بها لجنة التحقيق؛

١٢ - **يهيب** بالبعثة تقديم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي في ما تبذله من جهود لتنسيق التعاون المقدم من الجهات المانحة في مجالات بناء القدرات المؤسسية؛

١٣ - **يحيط علما** باستراتيجية تيمور - ليشتي للإنعاش الوطني وإعلان الحكومة عام ٢٠٠٩ سنة بناء الهياكل الأساسية، والتنمية الريفية وتنمية قدرات الموارد البشرية ويدعو في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع جميع الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية في وضع سياسات للحد من الفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي؛

١٤ - **يشجع** حكومة تيمور - ليشتي على تعزيز منظور بناء السلام في مجالات مثل إدماج المشردين في الداخل، والعمالة والتمكين، ولا سيما التركيز على المناطق الريفية والشباب، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بما في ذلك الأنشطة الزراعية؛

١٥ - **يطلب** إلى البعثة أن تراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية على النحو المبين في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) كمسألة شاملة خلال كامل فترة ولايتها، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره إلى مجلس الأمن معلومات عن التقدم المحرز في مجال تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة وجميع الجوانب الأخرى المتعلقة بوضع النساء والفتيات، لا سيما فيما يتعلق بضرورة حمايتهن من العنف الجنساني، مع ذكر تفاصيل عن التدابير الخاصة المقترحة والمتخذة لحماية النساء والفتيات من هذا العنف؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التقيد الكامل في البعثة بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح على الإطلاق بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وأن يطلع المجلس على ذلك، على الدوام، **ويحث** جميع البلدان المساهمة بوحدات وبقوات شرطة على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة وكفالة المساءلة الكاملة في حالات قيام الأفراد التابعين لها بمثل هذه التصرفات؛

١٧ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التطورات في الميدان، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالإعداد للانتخابات المحلية المقررة، وعلى مدى تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك بوجه خاص التقدم المحرز في نقل المسؤولية عن أعمال الشرطة من

البعثة إلى الشرطة الوطنية، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، يستعرض فيه، في جملة أمور، استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤوليات عمل الشرطة، وتقرير في موعد لا يتجاوز ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ يتضمن التعديلات التي يمكن إدخالها على ولاية البعثة وقوامها؛

١٨ - **يرحب** بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام وحكومة تيمور - ليشتي لوضع استراتيجية متوسطة الأجل وتحديد نقاط مرجعية لقياس ورصد ما يحرز من تقدم في تيمور - ليشتي، وقياس مستوى وشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة مع الإبقاء على النقاط المرجعية قيد الاستعراض النشط، **ويشدد** على أهمية أن يتولى قادة تيمور - ليشتي وشعبها، في هذه العملية، مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

١٩ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.